



## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

المستديرة، سنستمع إلى بيانات مواضيعية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين.

وبالنظر إلى برنامج عملنا الحافل للغاية، أرجو من جميع المتكلمين الإيجاز في بياناتهم. ويمكنهم تعميم بيانات مطبوعة أطول، عند الاقتضاء.

نواصل الآن مناقشتنا بشأن موضوع الأسلحة التقليدية.

**السيد ديغو (إثيوبيا)** (تكلم بالإنكليزية): يساور وفد بلدي قلق بالغ حيال جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح التي يتم النظر فيها في المناقشة المواضيعية للجنة. غير أنني سأتوقف عند مسألة توليها إثيوبيا اهتماما خاصا، وهي مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الأسلحة الصغيرة، التي غالبا ما وصفت على نحو صائب بأسلحة الدمار الشامل الجديدة، هي الأسلحة الحقيقية التي تتسبب في فقدان الأرواح في العديد من أنحاء العالم. وقد عانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من أي منطقة أخرى في العالم من الآثار المدمرة للاتجار غير

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لدينا هذا الصباح برنامج عمل حافل. نبدأ بالاستماع إلى البيانات المتبقية بشأن الأسلحة التقليدية. ثم نتناول موضوع التدابير الأخرى لزع السلاح والأمن الدولي. ونستمع أولا إلى مقدمة من سعادة السيد روبرتو موريتان، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، تعقبها بيانات بشأن التدابير الأخرى لزع السلاح والأمن الدولي. وبعد تلك المناقشة، سننقد مناقشة حول مائدة مستديرة بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين، بمشاركة رئيس فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح ومديري المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح. وإذا كان هناك متسع من الوقت بعد المائدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والأسلحة الخفيفة بصورة فعالة. وحاليا، تعمل قوات الشرطة الاتحادية والإقليمية والجيش على نحو وثيق لتعزيز مراقبة الحدود ووقف استيراد الأسلحة النارية ونقلها بصورة غير مشروعة.

وعلاوة على ذلك، عَجَل ما يجري تعزيزه من تعاون مع المجتمع المدني وتيرة تحديد الأسلحة الصغيرة في العديد من مناطق البلد. وأنجزت بنجاح عملية إنشاء لجنة وطنية، تتألف من جميع أصحاب المصلحة المحليين، وتعيين مركز تنسيقي وطني للتنفيذ الفعال لاتفاقية أوتاوا. وشرعنا مؤخرا في عملية وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم تقني ومالي من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وشركاء آخرين. وبالتالي، ليس لدينا أدنى شك في أن إثيوبيا ستكون في موقف أفضل للوفاء بجميع التزاماتها التعاهدية.

وكما بينا في مداخلتنا الأولى، خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/64/PV.7)، فإن استمرار الأزمة وعدم وجود حكومة مستقرة في الصومال أوجدتا تربة خصبة للعمليات السرية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وانتشار الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة. وبما أن المجتمع الدولي لا يولي هذا الأمر إلا قدرا قليلا من الاهتمام، إن لم يكن يتجاهله تماما، فقد مكنت هذه الحالة الخطيرة في المنطقة الإرهابيين وبعض الدول غير المتسمة بالمسؤولية من استغلال البؤس الإنساني. وبالتالي، نود أن نحث المجتمع الدولي مرة أخرى على اتخاذ التدابير المناسبة لاستعادة السلام والاستقرار اللذين نسعى إليهما منذ أمد طويل في الصومال قبل فوات الأوان.

كما تعرب إثيوبيا مجددا عن التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المحزن أن أكثر من مليون شخص يقتلون كل عام بالأسلحة الصغيرة، معظمهم من الأجزاء التي مزقتها الصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا.

وفي أفريقيا، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، التي أصبحت غير مستقرة على نحو متزايد نتيجة لاستمرار الأزمة في الصومال، يتسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مأساة إنسانية كبيرة. وبصورة عامة، تعيق هذه الأسلحة السلام والاستقرار والأمن، وتعرق التنمية وبرامج الإغاثة، وتعزز ثقافة العنف، والأسوأ من ذلك، أنها تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان.

وبسبب ذلك الواقع المرير، فإننا في أفريقيا نأخذ الأمر على محمل الجد ونعزز جهودنا لمكافحة المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونفعل ذلك في إطار مؤسساتنا المنشأة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ويشهد على تلك الجهود إعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وإعلان نيروبي، مع بروتوكوله على الصعيد دون الإقليمي. والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإثيوبيا عضو فيه، يعمل بصورة حثيثة على منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة وانتشارها ومكافحتها والقضاء عليها في البلدان الأعضاء.

وبالنظر إلى الضرر غير المتناسب، الذي يحق بالأرواح البشرية وبمساعدتنا الإنمائية، وضعت حكومة بلدي خطة وطنية شاملة، وكلفت مفوضي شرطة، على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، بمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة

الإقليمي ودون الإقليمي. ويشجعنا أن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وضع مسارا عمليا لتنفيذ البرنامج بقدر أكبر من الفعالية، ونتطلع إلى العمل مع السفير ماسيدو، ممثل المكسيك، الرئيس المعين لاجتماع الدول للعام المقبل. ويحتاج البرنامج إلى كامل الاهتمام من الجميع.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، من البديهي أن انعدام الأمن والاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان والفرص الضائعة لتحقيق التنمية ليست سوى بعض العواقب السلبية للتجار بالأسلحة غير القانونية. وبالتالي، تؤيد النمسا التعجيل بالتفاوض على إبرام معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة. ونعتقد أن المناقشات الحالية بشأن القضايا الإحراية تلهينا عن الهدف الرئيسي - أي إبرام معاهدة قوية - ولذلك، ينبغي تأجيلها حتى انعقاد المؤتمر الدولي ذاته، أو على الأقل آخر دورة للجنة التحضيرية.

وعلى نحو عام، نشهد القيام بمجموعة متزايدة من الأنشطة التحضيرية في ذلك الصدد. وفي إطار مجموعة من حلقات النقاش الإقليمية التي تعقد برعاية الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تشرف النمسا باستضافة آخر حلقة نقاش تتناول بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤتمر الختامي لمجموعة حلقات النقاش تلك، الرامية إلى تقديم حالة مستكملة للمناقشات والتوصيات والأفكار بشأن عملية إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة إلى المجتمع الدولي قاطبة. وسيعقد هذان المؤتمران في شباط/فبراير القادم في فيينا. وأود أن أوجه الدعوة مسبقا للمشاركة في هذين المؤتمرين، وأعرب عن ثقة وفد بلدي بأننا معا سننجز في وضع الأساس لإجراء مفاوضات ناجحة بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة.

ووفقا لذلك، فإننا متفائلون بأن يحرز الاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح باب العضوية تقدما كبيرا.

وأخيرا، فإن جميع الجهود التي بذلت على الصعيدين الإقليمي والوطني كانت بالتأكيد ستكون عسيرة التحقيق لو لم تلق الدعم المالي والتقني القوي من مختلف المنظمات والبلدان. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا على ما قدموه إلينا من مساعدة في جميع جهودنا لمكافحة ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأناشدهم أن يواصلوا زيادة دعمهم.

**السيد ستروغال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، كما فعل المتكلمون الآخرون، على الطريقة الممتازة التي تترأسون بها أعمالنا.

وتؤيد النمسا تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض النقاط المحددة التي تهتم بها النمسا على نحو خاص في الوقت الذي يمكننا فيه أن نرحب بالتزام عالمي جديد بترع السلاح وعدم الانتشار الشاملين. ويثير ذلك التطور توقعات بشأن عدد من المسائل التي تسهم في جدول أعمال دولي حافل في المستقبل.

لقد وصفت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على نحو صائب لكنه محزن، بأسلحة الدمار الشامل الحقيقية. فكل عام، يقتل مئات الآلاف من الأشخاص من جراء استخدامها. ولا يزال برنامج عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد ركيزة الجهود الدولية، وهو يشكل خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة. وتؤيد النمسا تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بصورة خاصة على القارة الأفريقية التي تقدم فيها التعاون وتمول عددا من المشاريع الهامة التي تروم تعزيز القدرات الوطنية، فضلا عن الأطر القانونية، على الصعيدين

المقبلة الأخرى في التنسيق العام لأنشطة مساعدة الضحايا ليتسنى استخدام الموارد بأكثر الطرق تعقلا وفعالية.

وقد ألهمت معاهدة حظر الألغام اتفاقية الذخائر العنقودية، التي تشكل أهم إسهام قدم مؤخرا في القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. وكما يعلم الأعضاء، سيشهد اليوم حدثا خاصا ينظمه مكتب شؤون نزع السلاح، ونشجع الدول في هذا السياق على اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا الحدث للتوقيع على الاتفاقية أو صوغ صكوك المصادقة عليها.

وقد قمنا بذلك فعلا، باعتبارنا الدولة السادسة، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المؤكد أننا نريد أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بملاوي وجمهورية يوغوسلافيا السابقة على مصادقتيهما، اللتين تقياننا أكثر من البدء بنفاذ الاتفاقية. ونأمل صادقين أن تحصل الاتفاقية على التصديقات الـ ٣٠ المطلوبة قبل نهاية هذا العام. ومما لاشك فيه أننا نرحب باقتراح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف. ولدعم هذه التطورات، انخرطت النمسا في حملة عالمية وستؤيد المؤتمر المعني بالذخائر العنقودية الذي سيعقد في إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استمرار التزام النمسا بالإسهام الفعال في هذه العمليات، فضلا عن توقعاتنا بمشاركة الجميع فيها على نحو فعال بغية تحقيق نتائج هادفة.

**السيد أوبيساكين (نيجيريا)** (تكلم بالفرنسية): آخذ الكلمة باسم مجموعة الدول الأفريقية.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب الآخرين، على الطريقة المحمودة للغاية التي أدرتم بها مناقشتنا.

وما انفك حظر الألغام المضادة للأفراد يشكل أولوية دائمة في السياسة الخارجية للنمسا. ومنذ اعتماد معاهدة حظر الألغام، ظلت النمسا تدعمها بالكامل، ونحن نلتزم بمواصلة ذلك في المؤتمر الاستعراضي الثاني القادم، الذي ستحتضنه كولومبيا بعد بضعة أسابيع في كارتاخينا، ونشكر مضيفينا على ما بذلوه من جهود تحضيرية. ومما لا شك فيه أننا سنستجيب بالعمل بدون كلل في سبيل وضع خطة عمل قوية في كارتاخينا. وينبغي للخطة أن تساعد الدول على تنفيذ التزاماتها و تقربنا جميعا من تحقيق ذلك الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الألغام. وإذ نضع نصب أعيننا تحقيق ذلك الهدف، فإن النمسا تناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الألغام أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال إحدى أولوياتنا هي تحسين المساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام الأرضية. وتحضيرا لمؤتمر كارتاخينا، شاركت النمسا في تقديم مشروع للنظر في الأثر العالمي لمعاهدة حظر الألغام والتحديات المتبقية لتحسين حالة الضحايا. وقد جمعت نتائج هذا المشروع في تقرير معنون "أصوات من الميدان" قدمه وزير الخارجية، مايكل سبينديلغر، في جنيف في أيلول/سبتمبر، قبل بضعة أسابيع فقط. ويشكل التقرير تحليلا شاملا لما تحقق حتى الآن بغية تحسين أحوال الناجين من الألغام الأرضية وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية المتضررة. وفي الوقت ذاته، يسلط التقرير الضوء أيضا على المجالات التي لا يزال يتعين علينا فيها أن نقوم بمزيد من العمل لكفالة حياة كريمة لضحايا الألغام وتحقيق استقلالهم الاقتصادي.

وستظل النمسا تعزز مساعدة الضحايا في إطار معاهدة حظر الألغام، وفي محافل أخرى، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الأسلحة التقليدية. وستكمن إحدى المهام

غير مشروعة. ووفقا لذلك، تود المجموعة الأفريقية أن تشير إلى وجوب القيام بمتابعة فعالة للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن التنفيذ الوطني والإقليمي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

كما تود أفريقيا أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة التركيز على احتياجات البلدان النامية للتمكين التقني والمالي بغية جعلها قادرة على التصدي بصورة مناسبة لخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفيما يتعلق بخطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، تود أفريقيا أن تكرر دعوتها السابقة إلى تدريب الموظفين لا سيما لتحديث المؤسسات القائمة لكن القديمة المعنية بتدريب الخبراء، بغية تحسين القدرة على منع الآثار الفظيعة للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي ذلك السياق، تؤيد أفريقيا تماما جميع الجهود التقنية المتعددة الأطراف والثنائية الرامية إلى التخفيف من معاناة ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب.

**السيد كاغاندا (جمهورية تنزانيا المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يتشاطر منظوره بشأن الموضوع الهام المتمثل في الأسلحة التقليدية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب، على ما أسديتموه من خدمة رائعة للجنة الأولى حتى الآن. كما يود وفد بلدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن الأسلحة التقليدية، سواء التي يتم الحصول عليها بصورة مشروعة أو غير مشروعة، مسؤولة اليوم عن انعدام الاستقرار في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في

وفيما يتعلق بموضوع عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل، تقر المجموعة الأفريقية بضرورة معالجة المشاكل المتصلة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويل هذه الأسلحة إلى الأسواق السوداء. وبالنظر إلى أن هذه الأخطار يمكن أن تأجج انعدام الاستقرار، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤيد المجموعة الأفريقية فكرة وجوب اتخاذ إجراء دولي لمعالجة المشكلة. وتعتقد أن المصدرين والمستوردين يتحملون المسؤولية عن معالجة الحالة الراهنة، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع تفادي إساءة استخدام المعاهدة سياسيا والتصرف بصورة غير تمييزية. وتعتقد المجموعة الأفريقية أنه ينبغي أن تعمل صوب إبرام صك ملزم قانونا يواجه بصورة فعالة التحديات التي يطرحها الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بعقد معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل، تود المجموعة الأفريقية أن تثير النقاط التالية. يجب أن يكون الهدف العام لمبادئ عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في نهاية المطاف هو تعزيز واستدامة السلم والأمن الدوليين. ولدى أفريقيا، على غرار العديد من المناطق الأخرى، ترتيبات إقليمية ودون إقليمية تنظم نقل الأسلحة. ونرى أن الترتيبات الإقليمية القائمة ينبغي أن تلهم عملنا هذا. وفيما يتعلق بنطاق معاهدة تجارة الأسلحة، توصي المجموعة الأفريقية، في جملة أمور، بضرورة استنادها أساسا إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي أن يكون الصك المقبل أداة فعالة لمعالجة التحديات التي يطرحها الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين تشجيع تقديم المساعدة الدولية لدى دعم وتعزيز بناء القدرات، بما في ذلك تدابير الترويج للصك والتعريف به.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن قلقها إزاء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها بصورة

وبالمثل، نرحب بالمفاوضات الجارية لإبرام صك عالمي ملزم لتنظيم استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويأمل وفد بلدي صادقا أن يتم استخدام الفترة الممتدة من الآن حتى انعقاد المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد المعاهدة، المرتقب في عام ٢٠١٢، في ضمان أن تتناول المعاهدة بصورة مناسبة مختلف شواغل الدول الأطراف المقبلة فيما يتعلق بإنتاج الأسلحة وتوريدها ونقلها وحيازتها وتخزينها من جانب المستعملين النهائيين.

ولا بد أن تستلهم المعاهدة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تراعي المعاهدة الأبعاد المحلية والإقليمية، لا سيما الأبعاد الأمنية اللازمة لكفالة مقبوليتها ومصداقيتها في نهاية المطاف. ويتعهد وفد بلدي بالمشاركة الفعالة في المفاوضات المتبقية ويدعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوه.

ومما يثبط الهمم ملاحظة أن الإنفاق العسكري آخذ في الارتفاع. ويتساءل وفد بلدي حول ما إذا كان ذلك نتيجة لانعدام الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي أو مجرد دائرة مفرغة في سباق التسلح. ومهما يكن الأمر، فإننا نعتقد أن ذلك ليس هو السبيل العقلاني للمضي قدما. ومما لا شك فيه أنه من غير المعقول الاستمرار على هذا المسار بينما يتخبط ملايين الأشخاص في الفقر، ويموت ملايين الأطفال جوعا أو جراء أمراض يمكن علاجها، ولا يتم الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لمساعدة الأشخاص من بليون القاع في محتتهم. ونحن ندعو بشدة إلى استعراض تلك الأولويات.

وترحب ترازيا باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في دبلن في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد وقعنا على الاتفاقية ونحن بصدد المصادقة عليها. ونعتقد أن التعجيل ببدء نفاذ هذه

القارة الأفريقية. وهي عوامل تسهم في تغيير الحكومات بطريقة غير مشروعة وغير دستورية، ومصدر ضرر ومعاناة لا مثيل لهما للمدنيين الأبرياء، وتهديد كبير للاستقرار والتنمية المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

واقترانا بتداول هذه الأسلحة غير المنظم وانتشارها على نحو غير مسؤول، فإنها تتحمل المسؤولية عن أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان ذات مرة فئة من هذه الأسلحة، أي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من حيث المجازر التي تسبب فيها، يمكن أن نصف هذه الأسلحة فعلا بأنها أسلحة الدمار الشامل. وهي بالتأكيد أسلحة الفظائع الشاملة، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

ويرحب وفد بلدي بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار المتعلقة بالأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. وبينما نؤكد على الحق المتأصل للدول في الدفاع عن النفس والحفاظ على السيادة الإقليمية، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، فإننا نستنكر بأقوى طريقة ممكنة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو غير مشروع. وندعم برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء وملتزم ببرنامج العمل. ونرحب بنتيجة الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، الذي عقد في عام ٢٠٠٨، وتنطلع إلى الاجتماع القادم، الذي سيعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه العام المقبل. وندعو المشاركين إلى استخلاص الدروس من الاجتماعين السابقين، لكفالة تحقيق نتيجة مثمرة وهادفة في الاجتماع القادم.

ويسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية. وتدلل هذه المناقشة، المرتبطة على نحو وثيق بمسألة انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع وغير منظم، على ما توليه اللجنة الأولى من أهمية للمسألة وعلى إصرارها على معالجتها بصورة مناسبة.

ولا يزال المغرب منشغلا على نحو خاص بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في أفريقيا. كما يشكل توافر الأسلحة في أفريقيا السبب الأصلي للصراعات المتواصلة وأوجه التقهقر التي حصلت على الرغم من التوقيع على اتفاقات سلام والبدء في مرحلة بناء السلام.

ويشدد بلدي باستمرار على وجوب أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للغاية لأفريقيا التي، على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة ومواردها البشرية الكبيرة، لا تزال تعاني من عرقلة التنمية لديها. ولذلك السبب يعتقد المغرب أنه لا بد من السعي إلى تحقيق عالمية الصكوك الدولية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية، لا سيما البروتوكول المتعلق بالأسلحة النارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأسلحة التقليدية.

واستنادا إلى ذلك الاقتناع، كان المغرب من أوائل البلدان التي وقعت على اتفاقية الأسلحة التقليدية وعلى بروتوكولها، الثاني والرابع. وقد أشار المغرب إلى نيته قبول التقييد بالبروتوكولات الأولى والثالث والخامس. وللاتفاقية أهمية قصوى إذ أنها تستلهم مبدأ حماية المدنيين من آثار الأسلحة والحيلولة دون تعرض المحاربين للمعاناة التي قد تكون مفروطة فيما يتعلق بالهدف العسكري. ويرد ذلك المقصد في الاتفاقية ذاتها، وتروم البروتوكولات تنظيم القيود أو أوجه الحظر المفروضة على استخدام بعض الأنواع من الأسلحة، وتشمل الشظايا التي لا يمكن اكتشافها، والألغام

الاتفاقية التاريخية، التي تتناول، من جملة أمور، الآثار الإنسانية للقنابل العنقودية، سيسهم في تحقيق السلم والأمن العالميين، كما سيكفل في الوقت ذاته تضميد جراح الضحايا. ونشيد بحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تعهدها باستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في العام المقبل. ويتطلع وفد بلدي إلى حضور الاجتماع باعتباره دولة طرفا كاملا.

وفي نفس السياق، نؤكد دعمنا لاتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية. وتترانيا طرف في الاتفاقية وتواصل الاضطلاع بواجباتها على نحو حثيث. ونشيد بحكومة كولومبيا على موافقتها على استضافة المؤتمر الاستعراضي الثاني في كارتاخينا في الشهر القادم. ونؤكد لحكومة كولومبيا على دعمنا المتواصل للعملية الممهدة للمؤتمر وعلى مشاركتنا فيه في نهاية المطاف.

وفي الختام، نود أن نعرب مجددا عن رأينا الثابت بأن تعددية الأطراف، فضلا عن تقديم التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، تكتسي أهمية محورية في عملية نزع السلاح. وبالتالي، ندعو إلى مواصلة تقديم التعاون والمساعدة للمساعي الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، لدى معالجة آثار الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة، بما في ذلك الصراعات الداخلية والعنف المسلح، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ونهب الموارد الطبيعية، والإرهاب والقرصنة، على سبيل المثال الحصر.

**السيدة مرابط (المغرب) (تكلمت بالفرنسية):** بادئ

ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على الطريقة الفعالة والعملية التي تترأسون بها هذه اللجنة. كما أشكر أعضاء المكتب الآخرين على ما قاموا به من عمل ممتاز.

الأسلحة المدمرة والكشف عنها بغية تعقبها بطريقة سريعة وموثوق بها.

وقد أحرزت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال تقدما كبيرا بفضل اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١ واعتماد الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها في عام ٢٠٠٥. غير أن هذا النظام الدولي يجب أن ينمو ليشمل السمسرة غير المشروعة ويجب تعزيزه بغية الحد بفعالية وكفاءة من تداول هذه الأسلحة دون ضوابط ومن تأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

وبينما ننتظر تعزيز هذا النظام، يعتقد المغرب أن تنفيذ هذين الصكين سيكون إسهاما حيويا في الحد من الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، يواصل بلدي تنفيذ هذين الصكين على الرغم من طابعهما الطوعي وغير الملزم وتقديم تقاريرنا الوطنية بشأن برنامج العمل بصورة منتظمة.

أظهر المؤتمر الاستعراضي الأول للأسلحة الصغيرة، المعقد في عام ٢٠٠٦، وعلى الرغم من فشله، التوافق الواسع في الآراء حول أهمية برنامج العمل وجدواه باعتباره قاعدة أساسية للعمل الدولي لتنظيم تداول الأسلحة الخفيفة.

وهذا هو السبب تحديدا في أن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المعقد في عام ٢٠٠٨، أكد مجددا أهمية النهج الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل وأوصى بتنظيم اجتماعات إقليمية لتضافر الجهود لتنفيذ برنامج العمل، وأقر

التي لا يمكن اكتشافها، فضلا عن الأفخاخ المتفجرة وغيرها من المواد، والأسلحة المحرقة وأسلحة الليزر المسببة للعمى.

وفي ذلك السياق، نظم المغرب في الرباط، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على نحو مشترك مع الأمم المتحدة، حلقة دراسية بشأن تعزيز عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها، استهدفت دول الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، بغية تفسير أهداف ذلك الصك وبروتوكولاته، فضلا عن المزايا المتأصلة لانضمامها إلى تلك الاتفاقية.

ويوضح استعراض النظام الدولي القائم لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع مدى اتساع ذلك النظام وضعفه، وفي الوقت ذاته، أهمية تعزيز الجهود الدولية، سواء على المستويات العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية، بغية القضاء على الآثار السلبية لهذه الأسلحة، التي تعرض للخطر أمن الدول واستقرارها وتنميتها.

وهذه الترسانة القانونية التي تهدف إلى تقليل التكلفة البشرية لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحقيق الاستفادة المثلى من فرص التنمية ينبغي أن تكملها صكوك دولية شاملة وملزمة.

غير أن هذه القواعد لن تحقق الأثر المنشود دون التزام سياسي قوي من جانب البلدان التي تنتج هذه الأسلحة وتصديرها وتستوردها بالاضطلاع بمسؤولياتها كاملة عن طريق تحديث تشريعاتها المحلية وتكييفها والامتثال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يعتقد بلدي أن أي سياسة دولية بشأن السيطرة على هذه الظاهرة يجب أن تبني على نظام قانوني دولي متين يمكننا من إنهاء الاتجار غير المشروع بهذه



وختاماً، فإن ثمة حاجة ملحة بشكل واضح للتعامل مع مسألة الأسلحة الخفيفة، حيث أن عواقبها المثيرة للقلق تشمل تهديدات عالمية خطيرة مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويبرز هذا الأمر الإلحاحية التي يجب على المجتمع الدولي أن يجد بها وسيلة للتصدي عالمياً لهذه المشكلة للخروج بشكل نهائي من الحلقة المفرغة التي تربط الأسلحة الخفيفة بالأمن والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لعرض مشروع القرار A/C.1/64.L.38.

**السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** يجب علي أن أبدأ بالاعتذار عن عدم إتاحة نسخ ورقية من بياني للأعضاء. وآمل في أن يكون لدى المترجمين الشفويين الآن نسخة منه، ولكن إن لم تكن ثمة نسخة معهم، فسأتكلم ببطء مع الالتزام بمبادئكم التوجيهية، سيدي الرئيس. وسيكون نص البيان متاحاً على الإنترنت في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم وعلى التويتر لمن تتوفر لهم تلك التكنولوجيا الجديدة الرائعة.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/64.L.38، المعنون "معاهدة تجارة الأسلحة"، بالنيابة عن المشاركين في وضعه، الأرجنتين وأستراليا وفنلندا وكوستاريكا وكينيا واليابان.

يمثل المشاركون في وضع مشروع القرار شريحة واسعة من الرأي الدولي ومما شجعنا في مساعيها خلال الأعوام الثلاثة المنقضية الطريقة التي ناصرت بها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع العالمي قضية من يعتقدون أنه يجب علينا اتخاذ إجراءات لكفالة تنظيم تجارة الأسلحة الدولية بفعالية أكبر. ولكننا نقر، بالمثل، بروح المشاركة الإيجابية والبناء للكثيرين غيرهم الذين ساورتهم شكوك، وأحياناً،

بأهمية التعاون والمساعدة الدوليين لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لهذا الصك.

يتابع المغرب باهتمام وحرص الجهود الرامية إلى عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وينظر بلدي إلى العملية التي يضطلع بها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع معايير مشتركة لنطاق وبارامترات صك مستقبلي باعتبارها خطوة هامة وإسهاماً قيماً نحو بلوغ هدف تنظيم تداول الأسلحة الخفيفة. ومن الواضح جداً أنه ينبغي ألا تؤثر هذه العملية بأية صورة على الحق السيادي للدول في شراء الأسلحة التي تحتاج إليها لأغراض الأمن القومي، ولكنها ينبغي أن تسري فقط على عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة وغير خاضعة لضوابط، والتي يمكن أن تمس بأمن البلدان وتنميتها.

من الطبيعي تماماً أن ينضم بلدي سريعاً إلى الجهود التي تبذلها بعض البلدان، وبخاصة سويسرا، والتي أسفرت عن اعتماد إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وهذه المبادرة، التي يظهر أهميتها تزايد عدد البلدان التي انضمت إليها، تأتي في إطار الاستمرار الطبيعي للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال الجمعية العامة.

وتعتقد المملكة المغربية أن مفهوم الأمن غير قابل للتحزقة وما زالت مقتنعة بأن العنف والتنمية مترابطان. بمعنى أن الأول يمنع الثانية. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز الشراكات الدولية لتمكين البلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية ومنظمات نزع السلاح من إدراج مسألة العنف المسلح في برامج عملها. وسيقوم لنا ذلك بالتركيز في الاستراتيجيات الحالية على الجهود المبتكرة والمتناغمة والملائمة لكل حالة والتي تستهدف بلوغ أهداف محددة بغية التصدي للأسباب الكامنة للعنف المسلح ومنعه وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية وتوجيهها.

المستدامة وبجهدنا الجماعي لصون الأمن والاستقرار الدوليين مفهومة جيدا.

ونفهم جميعا أهمية هذه القضايا. والسؤال ليس ما إذا كان تنظيم تجارة الأسلحة ينبغي أن يولي الاهتمام الواجب لهذه القضايا. والسؤال المطروح هو كيف يمكننا، من خلال عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، كفالة أن نفي بتلك المسؤوليات والالتزامات عندما نرخص بتصدير أسلحة بشكل فردي من بلداننا أو نقل أسلحة عبرها.

كما قلتم من قبل، سيدي الرئيس، فإن معاهدة تجارة الأسلحة ليست آلية لفرض حالات للحظر. والأمر يتعلق باتخاذ قرارات مسؤولة ومستنيرة، على أساس كل حالة على حدة، من خلال آليات المراقبة الوطنية. وستكفل معاهدة تجارة الأسلحة اتباع الجميع لنفس الإجراءات مع الإبقاء على صنع القرارات على الصعيد الوطني بشأن تصدير الأسلحة بشكل فردي. غير أننا نرفض الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات ابتدائية بشأن المعاهدة عبر ولايتها. ونعتقد أن مشروع القرار الحالي يصون مواقف الجميع مع انتقالنا إلى المرحلة الهامة التالية.

ينتظرنا الكثير من العمل وتنتقل إلى العمل بشكل بناء مثلما فعلنا خلال العامين المنقضين. وجميع المشاركين في وضع مشروع القرار هذا يأملون بصدق في أن يجد جميع زملائنا الآخرين أنفسهم قادرين على تأييد المشروع.

**السيد سومداه (بور كينا فاسو)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على رئاستكم الممتازة وأن أتعهد لكم ولأعضاء المكتب بتعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين. وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء الأمانة العامة على ما يقدمونه من مساعدات قيمة. وتؤيد بور كينا فاسو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

قلق بشأن ما إذا كان عقد معاهدة لتجارة الأسلحة هو أفضل سبيل للمضي قدما وكيفية تنفيذها فعليا.

كما قال متكلمون كثيرون خلال هذه المناقشة المواضيعية، فقد تمكنا في كل مرحلة من مراحل النقاش على مدار العامين المنقضين من تقديم تقرير يحظى بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإننا مدينون بالكثير للرئاسة الحكيمة من جانب السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، لهذه المناقشات.

يرحب المشاركون في وضع مشروع القرار بمشاركة الولايات المتحدة ودعمها الجديدين بشأن هذه المسألة، وهو ما أبرزته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في بيان أدلت به في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وفي البيان الوطني للولايات المتحدة في هذا الحفل في وقت سابق من الأسبوع الحالي (انظر A/C.1/64/PV.14).

يعبر مشروع القرار الذي تقدم به المشاركون في وضع المشروع إلى اللجنة الأولى هذا العام عن رأي سائد على نطاق واسع في مجتمع الأمم المتحدة، مؤداه أن وقت النقاش العام قد انقضى. ويجب علينا المضي قدما للنظر في التفاصيل العملية لمعاهدة لتجارة الأسلحة ولوضع إطار واضح للمعاهدة، يوفر توجيهها لهدفنا العام ويمنحه قوة. وتماشيا مع المناقشة الإيجابية جدا التي جرت على مدار العامين المنقضين، يريد المشاركون في وضع المشروع عملية شاملة للجميع، يمكن أن تحظى بتأييد الجميع. وستكون هناك خلافات في المفاوضات. وتلك هي طبيعة المفاوضات.

إن المشاركين في وضع مشروع القرار متحدون في السعي إلى عقد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة: معاهدة تنص على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يمكن أن تنتج عن عدم وجود تنظيم فعال في مجال تجارة الأسلحة الدولية. والخسائر الأوسع نطاقا التي تلحق بالتنمية

اختراقها، هي إحدى المناطق دون الإقليمية في العالم التي تتسم فيها مسألة مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأهمية كبيرة جدا. وانطلاقا من القلق بخصوص تلك الحالة والرغبة في إيجاد الأجوبة الملائمة، أنشأت بوركينافاسو سلطة عليا للرقابة والتفتيش على واردات الأسلحة واستخداماتها، وكذلك لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي إطار وظائف هاتين الهيئتين، شرعت بوركينافاسو في عملية تسجيل للأسلحة على مستوى البلد، بما في ذلك في الثكنات العسكرية وشبه العسكرية، بغية إنشاء قاعدة بيانات محوسبة لتقديم تقارير موثوق بها بشأن حالة الأسلحة الموجودة حاليا على أراضيها بدقة. وفضلا عن ذلك، يجري أيضا تنفيذ مشروع لشهادات المستخدم النهائي لتحقيق الشفافية في عمليات نقل الأسلحة إلى بوركينافاسو.

وتشمل تلك الجهود كذلك حملات التوعية العامة المستمرة التي تستهدف المتضررين والتي تظهر الضرر الذي يسببه انتشار الأسلحة. وهي تتضمن دعما فعالا من جانب العاملين في مجال الإعلام، وبخاصة شبكة صحفيي غرب أفريقيا للتكامل والسلام، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦.

وتحظى بوركينافاسو بدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي وضعت في عام ٢٠٠٦ اتفاقيتها المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة بهدف تنظيم وتقليل انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة الجماعة. والشيء نفسه ينطبق على المساعدة التي نتلقاها من برنامج الجماعة الاقتصادية للرقابة على الأسلحة الصغيرة الذي يشكل ركيزة أساسية في التعامل مع هذه الآفة في الوقت الذي نقيم فيه علاقات مباشرة مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

إن صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما يشكلان دائما أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. ولذلك، أود في البداية أن أعبر مرة أخرى عن بالغ سعادي إزاء الالتزامات التاريخية التي أعلنتها معظم الدول في هذا العام بخصوص نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن توطيد الجهود بهذا الخصوص سيقودنا باطراد نحو بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. غير أنني أرغب في أن أتحدث بالتفصيل بعض الشيء عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على أمل إيلاء الاهتمام اللازم لهذه المسألة.

على الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل وما يترتب عليها من تهديدات للأمن الجماعي هي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، فإن التهديدات ذات الصلة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها دون ضوابط هي أيضا تهديدات خطيرة في جميع أنحاء العالم. وهذا النوع من الأسلحة يتسبب في وفاة الآلاف سنويا، وهو ما يزيد كثيرا على الوفيات الناجمة عن القذائف والدبابات ومدافع الهاون في كل من مناطق الصراع والمناطق التي لا تشهد صراعا. وهذه الأسلحة تشكل أيضا العامل الأساسي في إشعال الصراعات المسلحة وتأجيجها. وهي تقوض على نحو خطير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من الدول وتزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وتسهم في تجاوزات عنيفة خطيرة وفي تهديدات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبالمثل، وفي سياق السلام الهش في حالات ما بعد انتهاء الصراع، فإن هذه الظاهرة تشكل أيضا عقبة أمام وضع استراتيجية لبناء السلام وأمام تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

إن منطقة غرب أفريقيا، التي تشهد صراعات وتوترات مستمرة ذات صلة بطبيعة حدودها التي يسهل

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): قبل إعطاء الكلمة للمتحدث التالي، أرجو تعاون المثليين في الحفاظ على النظام والهدوء في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

**السيد مكارثي** (آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة اليوم لموافاة الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة موجزة عن مبادرة الأمم المتحدة التي أنسقتها لوضع معايير دولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. في تموز/يوليه من العام الماضي، وفي الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، أطلقت الأمم المتحدة المبادرة المتعلقة بوضع مجموعة من المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة لتوفير توجيهات واضحة وشاملة للممارسين وصناع السياسات بشأن الجوانب الأساسية لتحديد الأسلحة الصغيرة.

وأبلغ الأمين العام في تقريره عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) لعام ٢٠٠٨ الدول الأعضاء بهذه المبادرة. وهي تستلهم وتقتفي خطى مبادرات الأمم المتحدة السابقة لوضع معايير دولية في مجالات الإجراءات المتعلقة بالألغام - المعايير الدولية لمكافحة الألغام - ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم - والمعايير المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستكون المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة التي نعكف على إعدادها في إطار الاتفاقات العالمية الموجودة بالفعل بشأن الأسلحة الصغيرة وستبني على المعايير والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات والقواعد النموذجية، وما شابه ذلك، التي تمت صياغتها بالفعل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لحث المجتمع الدولي على مواصلة وتكثيف جهوده في مجال تقديم المساعدة لدعم الدول والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نضالها للسيطرة على آفة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

ستواصل بوركينافاسو، بصفتها طرفاً في الصكوك القانونية الرئيسية بشأن نزع السلاح، دعم جميع المبادرات الهامة وذات الصلة بهذا الخصوص. ونرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في هذا العام. وفي غضون ذلك، نقر بأن الرقابة على الأسلحة وتنظيمها مهمة معقدة جدا بالنظر إلى المصالح ذات الصلة. وتعتقد بوركينافاسو أن من المهم بشكل حاسم كفالة الأمن بفعالية. وتلك المسألة ينبغي تقديمها على أي اعتبارات أخرى، وبخاصة الاعتبارات المالية أو الاستراتيجية. ونأمل في أن يكون الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فرصة للنظر في اتخاذ تدابير أقوى ومناسبة بقدر أكبر للحد بصورة معقولة من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي النهاية، أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ضرورة وضع مبادئ أمنية جديدة، لا تكون مبنية على المبادئ القديمة، للتعاون والعمل بشكل مستدام واتخاذ التدابير اللازمة لتسوية الصراعات المزمعة التي تشكل الحوافز الرئيسية لشراء الأسلحة تسوية حاسمة، وبالتالي إزالة مصادر انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء.

المالي الذي تلقيناه من حكومات أستراليا وكندا وأيسلندا والنرويج.

إن الكثير من العمل ينتظرنا. والهدف الذي حددناه بأنفسنا هو الانتهاء من صياغة المجموعة الأولى من المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة قبل انعقاد الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، في حزيران/يونيه من العام المقبل. ولبلوغ هذا الهدف، سنكون بحاجة إلى دعم مالي إضافي وأنا على استعداد لتزويد أي حكومة مهتمة بالأمر بالتفاصيل الكاملة للمبادرة واحتياجاتنا المالية المتبقية.

وختاماً، يهدف وضع الأمم المتحدة لمعايير دولية لتحديد الأسلحة الصغيرة إلى دعم تنفيذ الالتزامات العالمية القائمة. وبتوفير توجيهات فنية بشأن طائفة واسعة من السياسات والبرامج والأنشطة التنفيذية، فإن المعايير لن تمكن الأمم المتحدة من تقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة فحسب، ولكنها ستوفر أيضاً مساعدة فنية اختيارية للدول الأعضاء بشأن كيفية المضي في تنفيذ التزاماتها العالمية. وأنطلع إلى تزويد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات بشأن هذه المبادرة مع تطورها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

**السيد غيرتسين (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)** (تكلم بالإنكليزية): إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة هو من بين الشواغل الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتضم منطقة المنظمة كبار منتجي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومصدرها. ويجري تحويل نسبة ٩٠ في المائة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من السوق القانونية. ولذلك، فإن وجود قواعد وتدابير ومعايير مقبولة دولياً، إلى جانب التعاون على

وعلى غرار المعايير الدولية لمكافحة الألغام والمعايير المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن الغرض من إعداد معايير دولية لتحديد الأسلحة الصغيرة يتمثل أساساً في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توحيد الأداء بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة، سواء كانت تتعلق بالجوانب القانونية أو البرنامجية أو التشغيلية للمشكلة. وعلى غرار المعايير الدولية لمكافحة الألغام والمعايير المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن المعايير المقبولة والمدققة دولياً بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة ستكون أيضاً مفيدة خارج منظومة الأمم المتحدة بتوفير توجيهات واضحة وشاملة للممارسين وصناع السياسات في مجال الأسلحة الصغيرة، سواء كانوا يعملون في الحكومات الوطنية أو المنظمات الإقليمية أو المجتمع المدني أو في صناعة الأسلحة الصغيرة.

وينبغي لي أن أشدد على أن هذه المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة لن تكون ملزمة قانوناً أو إلزامية بأية صورة. بل إنها ستوفر توجيهات اختيارية داخل منظومة الأمم المتحدة ولغيرها من أصحاب المصلحة في المجالات التي يمكن أن يكون هذا التوجيه مفيداً فيها وستكون متاحة للاستخدام دون مقابل لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وقد حددنا الآن النماذج المعيارية الفردية لإعداد هذه المبادئ ويشمل ذلك المسائل القانونية والبرنامجية والتشغيلية والمسائل الشاملة. وأشر كنا خبراء بارزين بصفة مستشارين لمساعدتنا في إعداد الصيغ الأولى لهذه النماذج وأنشأنا فريق خبراء مرجعياً، يضم ممثلين للحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وصناعة الأسلحة الصغيرة، لمساعدتنا في استعراض النماذج وتقديم ملاحظات بشأنها. والعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة حتى الآن بشأن هذه المبادرة لم يكن ليصبح ممكناً دون الدعم

فعالة على المستوى الإقليمي مهد السبيل لاعتماد برنامج العمل.

وفضلاً عن تحديد المعايير، تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تنشيط الشبكات الدولية للتعاون المتكرر. وخير مثال على ذلك مؤتمر سيدني للمنظمات الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. وقد اشتركت المنظمة ومجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية في تنظيم المؤتمر في أيار/مايو عام ٢٠٠٨. وشاركت في المؤتمر، الذي كان الأول من نوعه وحظي بدعم الأمم المتحدة، أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية تتعامل مع قضايا تحديد الأسلحة الصغيرة.

وعلى الرغم من النجاح المحرز في وضع تدابير شاملة لتقييد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الواقع يفرض الحاجة المستمرة إلى تحديث الضوابط الإقليمية والوطنية والعالمية. وفي عام ٢٠٠٨، بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مناقشات بشأن فعالية التدابير الحالية، وهي المناقشات التي توجت باتخاذ قرار بعقد اجتماع استعراضي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عقد منتدى الأمن والتعاون التابع للمنظمة الاجتماع الذي أسفر عن عدد من الاقتراحات المحددة ستفيد باعتبارها الأساس لمواصلة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل سد الثغرات المحتملة التي تتيح إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها واستخدامها على نحو غير مشروع.

وختاماً، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسعى جاهدة إلى تعميق الحوار مع نظرائها من المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسعدني الإشارة إلى أن المنظمة تخطط لعقد اجتماع في شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن تنفيذ الدول المشاركة في برنامج عمل الأمم

المستويين الإقليمي والعالمي، أمر ضروري لفرض رقابة فعالة على الدورة الكاملة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووقف التحويل.

وباعتماد وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠٠، فإن المنظمة أدرجت المسألة بحزم في جدول أعمالها. ومنذ إنشاء هذا الصك الشامل للتصدي للمخاطر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة، تعمل المنظمة بشكل حثيث لتنفيذ الالتزامات المعتمدة وتواصل تعزيز الرقابة على الصادرات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، تواصل تطوير هذه التدابير باتخاذ منتدى التعاون الأمني لقرارات تفرض ضوابط أكثر صرامة على التصدير. وتوفر تلك القرارات، مقترنة باعتماد موجهات لأفضل الممارسات بشأن الاتجار غير المشروع عن طريق الجو، أساساً آمناً للتصدي لعمليات النقل غير المشروع. وأدى إيجاد آليات للتعامل مع الفائض والأسلحة الصغيرة غير المؤمنة إلى توسيع نطاق دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العمل، دعماً للدول المشاركة.

وفي القيام بذلك، تراكمت لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرات عملية وإدارية فريدة تمكنها من أن تدير بنجاح مشاريع المساعدة الكبيرة بشأن تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة مخزوناتهما وتأمينها. وتعمل المنظمة بجد على تعزيز وتحفيز المبادرات المتخذة في إطار الأمم المتحدة. وإسهام المنظمة حيوي للعمليات العالمية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أولاً، بالإسهام في إيجاد ضوابط تشريعية أكثر فعالية في منطقة المنظمة، وثانياً، بتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن نشير إلى أن اتخاذ إجراءات

والمرفوعة إلى مجلس الأمن، قد أشارت إلى انتهاك إسرائيل المستمر لسيادة لبنان ولهذا القرار منذ اعتماده، حيث تستمر إسرائيل باحتلال الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا وتلاك كفر شوبا والقسم الشمالي من قرية العجر، علاوة على تحميل هذه التقارير لإسرائيل مسؤولية إلقاء القنابل العنقودية والألغام في جنوب لبنان بشكل غير تمييزي، وعدم تسليمها للخرائط التي تحدد مواقع القنابل العنقودية والألغام. نذكر أيضا بأن إسرائيل ما زالت ترفض تسليم خرائط آلاف الألغام التي زرعتها في الجولان السوري المحتل والتي أدى ويؤدي انفجارها إلى قتل وجرح المئات. بمن فيهم عدد كبير من الأطفال بلغ عددهم حتى الآن ٢١٧ طفلا. وها هي فضيحة أجهزة التصنت الإسرائيلية التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان بعد عدوان عام ٢٠٠٦ والتي قامت بتفجيرها عن بعد لدى مرور دورية لقوات تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قربها قبل أيام تثبت دقة ما نقول.

من المعروف أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم وبالأخص غير المشروعة منها، هم ضباط إسرائيليون متقاعدون يعملون لحساب شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية. ولقد اعتمدت إسرائيل على مدى عقود من الزمن على ما تسميه بدبلوماسية السلاح، وهو أمر عبّر عنه بشكل واضح كبير المنسقين الاقتصاديين في الحكومة الإسرائيلية ياكوف ميريدور في عام ١٩٨١ عندما قال "سنقول للأمريكيين: لا تنافسونا في جنوب أفريقيا ولا تنافسونا في منطقة البحر الكاريبي أو في أي بلد آخر لا تستطيعون فيه أن تنشطوا بشكل علني. دعونا نقوم بذلك نيابة عنكم، يمكنكم بيع الذخيرة والعتاد عبر وسيط، وإسرائيل ستكون وسيطكم". ولقد كان واضحا للجميع مؤخرا دور السلاح الإسرائيلي في إذكاء الأزمات وعلى سبيل المثال وليس الحضر الأزمة في القوقاز ودفعها نحو الانفجار. من الواضح أن أقوال الممثل الإسرائيلي أمام هذه

المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له. وسيتيح الاجتماع فرصة جيدة لتقييم مستوى تنفيذ الالتزامات على مستوى المنظمة والالتزامات العالمية استعدادا للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، والذي تعترم المنظمة القيام بدور نشط فيه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بذلك، نكون قد احتطنا مناقشتنا بشأن الأسلحة التقليدية. وتلقيت طلبا لأخذ الكلمة، ممارسة لحق الرد.

ونظرا لأن لدينا جلسة واحدة فقط اليوم، فإننا عادة ما نتيح الفرصة لممارسة ذلك الحق في نهاية الجلسة. ومع ذلك، بما أننا نتنقل الآن لتناول موضوع آخر، ونبدأ المناقشة المواضيعية بشأن التدابير الأخرى من تدابير نزع السلاح والأمن الدولي، أقترح، ما لم يكن هناك أي اعتراض من الوفود الأخرى، أن نعطي الممثل الذي طلب ممارسة حق الرد الفرصة لممارسته.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، كما هي عادته دائما، حاول ممثل إسرائيل، يائسا، تضليل هذه اللجنة الموقرة وتسميم نقاشاتها الهامة والنبيلة، وذلك بهدف التغطية على جرائم إسرائيل اليومية وانتهاكاتها للقرارات الدولية من خلال تكراره لأزمته المملة القائمة على توجيه ادعاءات زائفة حول نقل مزعوم للأسلحة إلى لبنان وذلك استنادا إلى القاعدة المعروفة التي يلجأ إليها الإسرائيليون كلما كانوا في ورطة ومفادها أن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع.

إذ لا يخفى على المراقب الحصيف بأن هذه الادعاءات هدفها التغطية على انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والذي اعتمد أساسا لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦. ويعلم الجميع بأن كافة تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ القرار

**السيد غارسيا موريتان** (تكلم بالإسبانية): طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٦٩ إلى الأمين العام أن يقوم، وبمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، بإعداد تقرير عن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره. وينبغي لذلك التقرير أن يراعي عمل مؤتمر نزع السلاح والآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء وتقارير الأمين العام عن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره، لكي تتخذ الجمعية العامة قراراً بهذا الشأن في دورتها الرابعة والستين. ولذلك، أتشرف بعرض التقرير (S/64/296).

كما يعلم الأعضاء، أعد هذا التقرير بين شهري شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٩، وعقد الفريق خلال هذه الفترة ثلاث دورات: الدوران الأولى والثانية في جنيف، من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير، ومن ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، على التوالي، والدورة الثالثة في نيويورك من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه.

وأرى أن الاستعراضات المنتظمة لتشغيل السجل، التي تجري كل ثلاث سنوات، وسيلة أساسية لتقييم الإنجازات والثغرات وتحديد السبل الكفيلة باستخدام السجل بطريقة أفضل وتعزيز أهميته.

وخلال الدورات الثلاث، توفرت للفريق فرصة تبادل مجموعة من الآراء بإجرائه المناقشات الموضوعية، والاتفاق على ضرورة زيادة تحسين أهمية السجل وعلى تشجيع المشاركة العالمية. وفي ذلك الصدد، خلص الجميع إلى أن السجل ما زال تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة العالمية واتفقوا على ذلك، حيث إنه يساعد على التقليل من مخاطر سوء الفهم أو سوء التقدير، مما يهيئ بيئة لم يسبق لها مثيل ومواتية للغاية لتسهيل إجراء حوارات ثنائية وإقليمية وعالمية في ذلك المجال.

اللجنة لا تنطبق على أفعال إسرائيل. إذ أن انخراط إسرائيل المثلث دولياً في تجارة الأسلحة غير المشروعة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولية ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم، لا بل إن الأمر وصل إلى حد تنظيم عصابات دولية يقودها بعض الحاخامات لتأمين الاتجار بأعضاء الأطفال.

نذكر أيضاً بأن إسرائيل هيا لتي جلبت الإرهاب إلى الشرق الأوسط منذ الأربعينيات من القرن الماضي عندما قامت باغتيال وقتل موظفي الأمم المتحدة وارتكابها مئات الجرائم الإرهابية في دير ياسين وقبية وكفر قاسم وجنين وبيت حانون في فلسطين، وبحر البقر في مصر، وقانا وصبرا وشاتيلا في لبنان وفي الجولان السوري علاوة على استباحتها أمن وسيادة دول في أرجاء العالم مستخدمة جوازات سفر مزورة وغير مزورة صادرة عن بعض الدول التي تعمل على تأمين الغطاء لها وذلك لتنفيذ عمليات اغتيال وتجسس وغيره. ولقد وصلت الأمور بإسرائيل بالتجسس على أقرب حلفائها وهي الولايات المتحدة الأمريكية في مضمار سرقة أسرار الأسلحة النووية والتقليدية. إن استمرار إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين في غزة هو أعلى درجات الإرهاب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): ننتقل الآن إلى مناقشتنا الموضوعية بشأن تدابير أخرى من تدابير نزع السلاح والأمن الدولي.

أدعو السفير روبرتو غارسيا موريتان، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، إلى الإدلاء ببيان. وأرجو من السفير أن يُقيي بيانه في حدود المدة الزمنية وهي من ١٠ إلى ١٥ دقيقة، كما اقترح في رسالة الدعوة الموجهة من الممثل السامي.



الخفيفة. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن الفريق لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراحين الداعين إلى توسيع نطاق السجل، وبالتالي تكييفه مع الظروف السياسية والعسكرية الجديدة.

وفي رأيي أن عدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي من المجالين يرجع جزئياً إلى الوقت الضيق المتاح لعمل الفريق، مما أثر تأثيراً كبيراً على عدم التمكن من مناقشة هذين الاقتراحين بصورة كاملة. وركزت الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين أساساً على اقتراح توافقي لإضافة فئة جديدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومع ذلك، لم يحظ بتأييد من جميع الخبراء. وعليه، للأسف، ولعدم توفر فرصة لعقد دورة إضافية، اقتصر عمل الفريق على التوصية إلى الأمين العام بالتماس آراء الدول الأعضاء بشأن إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كفئة جديدة في السجل. ومن المفيد أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من نقل وجهات نظرها إلى الأمين العام في ذلك الخصوص في المستقبل.

وإدراكاً مني بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط يشكلان شواغل أمنية خطيرة للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم، أعتقد أنه لو كان قد أتيح مزيد من الوقت لفريق الخبراء الحكوميين لسنحت له الفرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن أهمية إدراج تلك الفئة الجديدة.

اليوم، يتصدى المجتمع الدولي لتحديات كبيرة تواجه السلام والأمن الدوليين ناجمة عن الصراعات المسلحة وأنشطة الجماعات الإرهابية والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولذلك السبب، إنني إذ أعرض هذا التقرير بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين، فإنني أؤكد مجدداً اعتقادي بأنه من الهام جداً المحافظة على تحديث السجل

حتى الآن، يمثل السجل الصك العالمي الشفاف الوحيد بشأن نقل الأسلحة التقليدية، ولذلك فهو يؤدي دوراً مهماً معترفاً به في مجال منع التراكم المفرط لهذه الأسلحة وزعزعتها للاستقرار وتعزيز الثقة وتشجيع الاستقرار وتوطيد السلام والأمن الدوليين. ومن ذلك المنظور، يبدو من الضروري جداً تأكيد الأهمية البالغة للسجل على الصعيد الدولي، ولا سيما إذا راعينا أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يشاركون فيه، وأنه يضم البلدان الرئيسية الموردة للسلاح، وأنه يحتوي على معلومات عن حوالي ما يقرب من ٩٠ في المائة من جميع عمليات النقل التي تجرى كل عام.

إن التقرير المتفق عليه والمعروض علينا يوفر البيانات والتحليلات والمعلومات المستوفاة المقدمة من الدول. وهو يتضمن تقييماً لمواصلة تشغيل السجل في المستقبل، ولا سيما تحديد الأولويات على الصعيد الإقليمي، ووضعا في الاعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال التسليح والمعدات العسكرية، والشواغل الراهنة المتعلقة بمسائل الأمن والقدرات والطرق التكتيكية الناشئة.

في هذا التقرير، يقر فريق الخبراء الذي استعرض السجل توصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٦، ويقدم عدداً من التوصيات المحددة التي تشمل ضرورة وضع تدابير لمساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات لتقديم تقارير مفيدة وذات صلة، ولا سيما عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق إدخال تعديلات على نماذج الإبلاغ الموحدة. ويشجع التقرير مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق هدف المشاركة العالمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، جرى النظر في بعض الاقتراحات الهامة التي تهدف إلى توسيع نطاق الفئات الحالية للأسلحة التقليدية وإلى إدراج فئات جديدة، فيما يتعلق بفئات المعدات الجديدة التي بدأ استخدامها بشكل متزايد في العمليات القتالية وبفئة الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الأعضاء توفير معلومات أساسية عن مقتنياتها العسكرية ومشترياتها من الإنتاج الوطني، والسياسات ذات الصلة وعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبعد كل ثلاث سنوات يستعرض فريق من الخبراء الحكوميين العملية وزيادة تطوير السجل. وعرض السفير غارسيا موريتان من فوره على هذه اللجنة أحدث تقرير للفريق (A/64/296). وترد توصيات فريق الخبراء الحكوميين في مشروع القرار، الذي يطلب أيضا من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لدعوة فريق الخبراء الحكوميين المقبل للانعقاد في عام ٢٠١٢. إن مشروع القرار يحظى بالفعل بدعم عدد كبير من المقدمين من جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي نشكر فيه الوفود التي انضمت بالفعل إلى مقدمي مشروع القرار، فمن دواعي سروري أن أدعو الوفود الأخرى إلى القيام بذلك: مشروع القرار لا يزال مفتوحا لانضمام مقدمين إضافيين.

يعرب وفد هولندا عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بالتأييد الساحق الذي حظيت به النصوص المماثلة في الماضي.

ثانيا، يسرني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.26، المعنون "التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج". إن نص مشروع القرار الذي يقدم كل سنتين، يدعو الدول الأعضاء إلى سن تشريعات وأنظمة وإجراءات وطنية لممارسة رقابة فعالة على نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، أو تحسين ما هو قائم منها. علاوة على ذلك، يشجع الدول الأعضاء على أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات إلى الأمين العام عن تشريعاتها وأنظمتها وإجراءاتها الوطنية، وما يطرأ عليها من تغيير.

بشكل دائم لكي يتمكن من التصدي بفعالية للتهديدات الجديدة والمخاطر الملحة الناجمة عن النقل غير المنظم للأسلحة، الذي أصبح اليوم بالتأكيد أحد أكبر مصادر القلق بالنسبة للمجتمع الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو لعرض مشاريع قرارات بشأن التدابير الأخرى من تدابير نزع السلاح والأمن الدولي. أعطي الكلمة لممثل هولندا لعرض مشروع القرارين A/C.1/64/L.26 و A/C.1/64/L.50.

**السيد فان دن أيسيل** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي باغتنام هذه الفرصة لأشكر السفير غارسيا موريتان على عرضه الممتاز وعلى رئاسته المقتدرة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إنني أتكلم في هذه المرحلة لأعرض مشروع قرارين، أحدهما بشأن السجل.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "الشفافية في مجال التسلح" الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.50، بالنسبة عن مقدميه البالغ عددهم في الوقت الحاضر ٩٠ مقدا. إن المنطق الكامن وراء قرارات الجمعية العامة بشأن الشفافية في مجال التسلح، التي تمثل هولندا تقليديا مقدماتها الرئيسية، هو أن الانفتاح في المسائل العسكرية، ولا سيما الشفافية في عمليات نقل الأسلحة يسهم في بناء الثقة بين الحكومات - وتحقيق الأمن.

وفي ضوء ذلك، أنشأت الجمعية العامة باتخاذها القرار ٣٦/٤٦ لام لعام ١٩٩١ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يمكن من خلاله لجميع الدول الأعضاء أن توفر على أساس طوعي بيانات سنوية عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية. كما يمكن للدول

أخلاقية تتمثل في بذل قصارى جهودها لنقل الخبرات من هيروشيما وناغازاكي إلى الناس في جميع أنحاء العالم، وإلى الأجيال القادمة. وكما قال رئيس الوزراء هاتوياما في القمة الأخيرة لمجلس الأمن (انظر S/PV.6191)، أشجع جميع قادة العالم على أن يقوموا بزيارة هيروشيما وناغازاكي وأن يستوعبوا بأمر أعينهم وآذانهم قسوة الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، إن حكومة اليابان، في إطار برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، تدعو كل سنة منذ عام ١٩٨٣ الدبلوماسيين الشباب من مختلف أنحاء العالم إلى هاتين المدينتين. وحتى الآن، استضافنا ما يقرب من ٧٠٠ من الدبلوماسيين المشاركين في ذلك البرنامج.

علاوة على ذلك، يجب على القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين أيضا تلقي المعلومات من المجتمع المدني الذي يعد مصدرا خصبا للتفكير المرن والأفكار الابتكارية. فعلى سبيل المثال، يمكن للوفود الإطلاع على الكثير من التحليل النقدي الذي يظهر في نشرة اللجنة الأولى، وهي نشرة إخبارية تصدرها أسبوعيا المنظمات غير الحكومية التي يستمع أعضاؤها بانتباه لبيانات الوفود يوميا.

كما نأمل من اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي تشترك في رئاستها السيدة يوريكو كاواجوتشي ممثلة اليابان، والسيد غاريت إيفانز ممثل أستراليا، والتي أنهت أمس اجتماعها الأخير المعقود في مدينة هيروشيما، أن تصدر تقريرها الهام في مطلع العام المقبل. وستسهم اللجنة إسهاما كبيرا في عملنا في هذا الميدان.

وأدلت اليابان بالاشتراك مع ٢٩ دولة أخرى ببيان مشترك بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار هذا العام في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

لقد أعد مكتب شؤون نزع السلاح قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها وهي تضم كل المعلومات التي يتم تبادلها وفقا للقرارات ذات الصلة. ولا يسهم تبادل المعلومات هذا في تحقيق التفاهم المتبادل والشفافية والثقة بين الدول الأعضاء فحسب، ولكنه مفيد أيضا للدول الأعضاء التي هي في طور وضع تشريعات بشأن عمليات النقل هذه.

إن مشروع القرار الحالي يمثل تحديثا للقرار الذي اتخذ عام ٢٠٠٧ بشأن الموضوع نفسه (القرار ٢٦/٦٢). وكانت مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع تعتمد في السابق بتوافق الآراء. وتأمل هولندا في أن يحظى مشروع القرار مرة أخرى بموافقة جميع الدول الأعضاء، وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

**السيد سودا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، على الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في هذه الدورة، لا يسعني إلا أن أعرب لكم عن تقديرنا العميق لقيادتكم الفذة والكفاءة والكرامة التي أدرتم بها أعمال هذه اللجنة خلال الأسبوعين الماضيين.

أود أن أدلي ببيان موجز بشأن أهمية التثقيف والتوعية العامة المتعلقين بنزع السلاح وعدم الانتشار. فعلى مدى السنة الماضية، شهدنا بعض التطورات التاريخية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإن الزخم وراء هذا لا يولد نفسه بنفسه، بل يحتاج إلى رعاية مستمرة. وتعتقد اليابان أن التثقيف والتوعية العامة هما جزء لا يتجزأ من تعزيز جهود نزع السلاح وعدم الانتشار ودفعها قدما ويشكلان أساسا طويلا للأجل لأية مبادرة دولية متضافرة.

ينبغي للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أن يكون اتصالا ذي اتجاهين بين المجتمع المدني والحكومة. فعلى سبيل المثال، وكما ذكرت في المناقشة العامة (انظر A/C.1/64/PV.3)، تعتقد اليابان أنه تقع على عاتقها مسؤولية

وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وكولومبيا، وبلدي، أوروغواي - من المعروف جيدا أن السلام هو عنصر أساسي لعملية التكامل الإقليمي الجارية التي تتبلور. وفي هذا الصدد، تلتزم الدول الأعضاء في السوق بتعزيز آليات التشاور والتعاون في مسائل الأمن والدفاع.

ونشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٦٣/٦٩، السفير روبرتو غارسيا موريتان، على تقديمه التقرير المتعلق بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره (A/64/296). وتعتقد الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المرتبطة بها أن السجل هو الصك العالمي الشفاف الوحيد بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وأنه يؤدي دوراً هاماً في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى أنه، كما أشار الأمين العام في تقريره (A/64/296)، يمكن للمشاركة العالمية والمستمرة للدول الأعضاء في السجل أن تؤثر تأثيراً كبيراً على مناقشات المنظمة الرامية إلى تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية، بما في ذلك التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وبالمثل، يساعد السجل على التقليل من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير من خلال توفير الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية، مما يساعد على تسهيل إجراء الحوارات الثنائية والإقليمية وتعزيز الثقة والأمن بين الدول وفي الوقت نفسه تشجيع التسوية السلمية للصراعات.

لقد أقر فريق الخبراء الحكوميين الذي درس السجل استنتاجات الفريق في عام ٢٠٠٦. وقدم سلسلة من التوصيات المحددة التي تشمل، من جملة أمور أخرى، ضرورة اعتماد تدابير عملية لمساعدة الدول على بناء القدرة على تقديم تقارير ذات مغزى، ولا سيما التقارير عن الأسلحة

النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة. وشجعنا في ذلك البيان على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر عام ٢٠٠٢ (A/57/168). وأود أنؤكد مجدداً أهمية تلك التوصيات ونحث جميع الدول الأعضاء على وضعها موضع التنفيذ.

في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وفي محاولة لتنفيذ التوصية الواردة في ذلك التقرير والداعية إلى التعاون مع المؤسسات البحثية، استضافت اليابان بالاشتراك مع مكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد مونتييري للدراسات الدولية، حلقة دراسية بعنوان "الطرق والأدوات العملية اللازمة لرفع مستوى الوعي العام عن طريق التثقيف ودوره في تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي". وشارك فيها أكاديميون بارزون ودبلوماسيون ومعلمون وطلاب وناجون من القنبلة الذرية - هيباكوشا - وطرحوا أفكارهم، بما في ذلك الاستخدام الفعال لموقع حافلة الأمم المتحدة المدرسية على الشبكة الإلكترونية من أجل تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح.

في ختام كلمتي، أود أن أقول إنه على الرغم من أن التثقيف والتوعية العامة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار ليسا موضوعين يتصدران عناوين الأخبار مثل تخفيض الأسلحة النووية، فقد يمثلان وسيلة من وسائل إتاحة مزيد من الأفكار المختلفة ويعززان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لترفع السلاح النووي ومنع الانتشار. وبالتالي، يجب علينا زيادة التركيز على التثقيف والتوعية العامة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد بيراسا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):**

بالنسبة للدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها - الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/64/L.13، المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، تؤكد كوبا مجدداً أن السعي لإيجاد حلول عن طريق التفاوض في المجال المتعدد الأطراف وضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية هي السبيل الوحيد للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وقد أظهرت التجربة أن الهدف المتمثل في نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لن يتحقق بتنفيذ تدابير من جانب واحد أو بتشجيع التفاوض على اتفاقات خارج الأطر المتعددة الأطراف الدولية المعترف بها أو من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. إن الجمود في المفاوضات في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح الذي امتد عدة سنوات نظراً لعدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف الفاعلة، يزيد من قيمة تعددية الأطراف. ولحسن الحظ، إننا بدأنا نرى بعض الخطوات الأولية التي تبشر بالخير. وتبقى تعددية الأطراف والحلول التفاوضية السلمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الطريقة الوحيدة المناسبة لحل الصراعات وإحراز تقدم نحو نزع السلاح العام والكامل.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/64/L.10، بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، من الأهمية بمكان بالنسبة لوفدي أنؤكد أن هذين العنصرين هما التحديان الأساسيان اللذان يجب على البشرية التصدي لهما، ولا سيما في ضوء الطابع العالمي للأزمة الحادة التي عصفت بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومجالي الطاقة الغذاء. ولئن كانت الاقتصادات تزفر، ولا سيما في البلدان النامية، فإن الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠٠٨ زاد بنسبة حوالي ٤ في المائة مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى ١,٤٦ تريليون دولار. ويعني ذلك الاتجاه الضار أن الإنفاق على الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال الموافقة على التعديلات التي أدخلت على نماذج الإبلاغ الموحدة. وتوصية من التوصيات الأخرى تشجع على بذل الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة العالمية في السجل، وهي الغاية التي من أجل تحقيقها نظر الفريق في اقتراحات تهدف إلى توسيع الفئات الموجودة واستحداث تدابير جديدة.

وختاماً، ووفقاً لتوصيات الفريق، نتطلع إلى التماس الأمين العام لآراء الدول، ولا سيما ما إذا كان عدم وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كفتة رئيسية في السجل قد حد من أهميته وأثر تأثيراً مباشراً في قرارات الدول بشأن المشاركة فيه.

مرة أخرى، نشير إلى أن السجل، إلى جانب الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، هو أداة ملموسة تتيح لنا الفرصة لزيادة الشفافية في مجال اقتناء الأسلحة التقليدية وتحديد الحالات المحتملة لزعزعة الاستقرار.

تعتقد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها أن الشفافية في النفقات العسكرية هي أمر ضروري جداً في بناء مناخ من الثقة بين الدول. كما يمكن لتحسين تدفق المعلومات بشأن هذه المسائل أن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي ومنع نشوب الصراعات. وتحقيقاً لتلك الغاية، ترحب مجموعتنا الإقليمية بقرار بدء عمل الفريق العامل المعني باستعراض تشغيل الأداة الموحدة للإبلاغ عن العمل العسكري وتحسينها في السنة المقبلة.

**السيدة ألين هلتون (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): إن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الأولى في إطار المجموعة المواضيعية بشأن تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي تعالج مسائل ذات أهمية كبرى. أود أن أركز على ثلاث من المسائل التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لوفدي.

التحقق من تدمير تلك الأسلحة ومرافق إنتاجها، فضلا عن اتخاذ تدابير لحماية الناس والبيئة. وفي هذا الصدد، تتسم بأهمية بالغة المبادئ والأساليب المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية، التي يجب على الدول الحائزة لهذه الأسلحة مراعاتها عند تدمير الأسلحة.

ومن الضروري تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بغية حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي لكوننا. وتضمن مشروع البروتوكول لتعزيز الاتفاقية الذي كان موضوع المفاوضات منذ بضع سنوات، اقتراحات لاتخاذ تدابير لحماية البيئة في تنفيذ الاتفاقية. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن هذا الهدف.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، من الضرورة الملحة أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للقضاء التام على هذه الأسلحة في إطار زمني محدد وتحت رقابة دولية صارمة. ويجب أن تتضمن أي معاهدة دولية بشأن نزع السلاح النووي تدابير لحماية البيئة.

**السيد أكينو (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): ينص ميثاق الأمم المتحدة على أنه ينبغي إقامة وتوطيد السلام والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والبشرية إلى ناحية التسليح.

وبهذا الخصوص، في كل سنة تتخذ الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارا بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وتحت المجتمع الدولي على تكريس جزء من الموارد المتاحة نتيجة لتنفيذ برامج نزع السلاح واتفاقات الحد من الأسلحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تقليل الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كما أنها تشجع المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى بذل جهود أكبر لإدماج أنشطة نزع السلاح والأنشطة الإنسانية والإنمائية.

في السنوات الـ ١٠ الماضية قد ازداد في جميع أنحاء العالم بنسبة ٤٥ في المائة.

وفي الوقت نفسه، هناك تخفيضات في الميزانية تتعلق ببرامج التعليم والبرامج الاجتماعية وبرامج الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، سأقدم مثالين فقط، في عام ٢٠٠٨، أرتفع عدد الجياح في العالم من ٨٥٤ مليون نسمة إلى ٩٦٣ مليون نسمة، وسيتجاوز ١,٠٢ بليون نسمة هذا العام. وقد يزيد عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم ليصل إلى ٢٣٠ مليون شخص خلال عام ٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، تؤكد كوبا اقتراحها إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة، بحيث تخصص له ما لا يقل عن نصف مخصصات النفقات العسكرية الحالية بهدف تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية للبلدان المحتاجة. وبالمثل، إننا نؤكد مجددا دعمنا لبرنامج العمل الذي اعتمده في عام ١٩٨٧ المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الذي يتضمن التزام المجتمع الدولي بتخصيص جزء من الموارد المحررة بتنفيذ نزع السلاح للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

يود وفدي تأكيد أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة (انظر مشروع القرار A/C.1/64/L.12). وتراكت لدى كوبا خبرة واسعة من خلال اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات التي تمكنها من مراعاة المعايير البيئية في جميع عمليات الحياة الاجتماعية، بما في ذلك في مختلف الصكوك العالمية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي دولة طرف فيها.

ومع ذلك، فإن وجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر هو أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين والتوازن البيئي المهش لكوننا وتحقيق التنمية المستدامة للجميع دون تمييز. حتى الآن، ما زالت اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الاتفاق الدولي الوحيد الذي يشمل

علينا تفادي تكريس المزيد من الموارد للأغراض العسكرية في وقت يمكن إنفاقها على احتياجات التنمية.

وتعتقد بيرو أن أحد السبل للتقدم نحو تحقيق هدف خفض الإنفاق على التسلح وتخصيص تلك الموارد للتنمية هو تشجيع تدابير بناء الثقة. وفي هذا السياق، نعتقد أن الشفافية في ميدان التسلح أداة ينبغي تعزيزها. لذلك، نحث الدول الأعضاء على الاستجابة للدعوة الواردة في القرار ٣٦/٤٦ لام وعلى تقديم معلومات عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة، فضلا عن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني والسياسات ذات الصلة. كما نحث الدول الأعضاء على التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تعزيز وتنسيق الأنشطة الدولية الموجهة نحو زيادة من الانفتاح والشفافية في ميدان التسلح.

تعتقد بيرو أيضا أنه يجب أن نحرز تقدما في مجالات تنظيم تجارة الأسلحة والإنفاق العسكري وعدم الانتشار ونزع السلاح، على أساس مفاوضات شفافة وعالمية ومتعددة الأطراف وغير تمييزية. وفي هذا السياق، نعتقد أن التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وإجراء الحوار واتخاذ تدابير بناء الثقة تسهم إسهاما هاما للغاية في إقامة العلاقات الودية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بين الشعوب والدول. إن التفاوض هو الأداة الرئيسية التي نملكها لتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو الدول إلى المشاركة على نحو يتسم بالشفافية في المفاوضات بشأن تنظيم التسلح والإنفاق العسكري وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتحدد بيرو التزامها بالمشاركة بفعالية في عملية التفاوض وتقديم اقتراحات بناءة، على النحو الذي دأبنا على فعله في منطقتنا. وفي هذا الصدد، بعث رئيس بيرو ألان غارسيا بيريس برسالة إلى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في

وتحدد هذه النداءات سنويا في هذا المنتدى ولكن الحقيقة على أرض الواقع خلاف ذلك. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، بلغت النفقات العسكرية العالمية ١,٤٦٤ تريليون دولار، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١٢٥ بليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وقد يزيد المبلغ هذا العام بما مقداره حوالي ٣٨ بليون دولار، وتشير كل الدلائل إلى أن هذا الاتجاه سيستمر.

وفقا لتقرير البنك الدولي المعنون "تكلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، فإن تكلفة تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف تتراوح من ٣٩ بليون دولار إلى ٥٤ بليون دولار، وهذا يمثل ما بين ٢,٦ و ٣,٧ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. أما توفير التعليم للجميع والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم فإلزاما يكلفان ما بين ١٠ بلايين دولار و ٣٠ بليون دولار. ولا يمثل هذا سوى ما بين ٠,٧ في المائة و ٢ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. وتخفيض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات بنسبة الثلثين، ومعدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، سيكلف في المتوسط ٢٥ بليون دولار: ويعادل هذا نسبة ١,٧ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. وسيكلف تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف، وبالتالي تحسين حياة أكثر من ١٠٠ مليون شخص يعيشون في المناطق المهمشة، حوالي ٢١ بليون دولار: أي نسبة ١,٤ في المائة من النفقات العسكرية العالمية.

وهذا عبث تطالب بيرو بأن نضع حدا له، لأننا نعلم أنه ينبغي لنا إنفاق المزيد على إنقاذ الأرواح والاستثمار في تنمية مجتمعاتنا بدلا من التركيز على الأسلحة. ومن الواضح أنه لكي نتصدى للتحديات في ميادين التنمية والقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض التي تعاني منها البشرية، يجب

يمكن مقارنة حجم آثار هذه الأسلحة بالأضرار التي تسببها الأسلحة التقليدية أو حتى أسلحة الدمار الشامل.

ومن الممكن التكلم عن ثلوث من التهديدات. فليس فرادى المجرمين والجماعات الإرهابية هم وحدهم الذين يمكنهم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بل الإرهابيون والمنظمات المتطرفة والدول يمكنها أيضا الاستفادة منها لتحقيق أهداف عدائية سياسية وعسكرية واقتصادية وأهداف أخرى، مما يمثل تهديدات للأمن القومي والإقليمي والدولي.

وسعيا من روسيا إلى التوصل إلى فهم أفضل للتهديدات التي يتعرض لها أمن المعلومات على الصعيد الدولي وسبل ووسائل التصدي لها، فقد طرحت مسألة ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي في عام ١٩٩٨. فمنذ عام ٢٠٠٥، وبناء على مبادرة من الاتحاد الروسي، دأبت الجمعية العامة على اعتماد مشاريع القرارات المعنونة "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" بتوافق الآراء وبصورة منتظمة وبمبادرة من الاتحاد الروسي.

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الستين، القرار ٤٥/٦٠، الذي أذن بإنشاء فريق للخبراء الحكوميين يعنى بأمن المعلومات الدولي ويستند تمثيله إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ونصت ولاية الفريق على دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لها. وفي عام ٢٠١٠، وبعد انتهاء الفريق من عمله، سيعد مشروع تقرير الأمين العام عن نتائج البحث لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي التوصل إلى فهم مشترك للمشاكل الملحة المتصلة بأمن المعلومات على الصعيد

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، تم تعميمها على الجمعية العامة بوصفها الوثيقة A/64/367. وستواصل بيرو جهودها للعمل إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ونأمل في الحصول على دعمها واستعدادها للبدء في هذه المبادرة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.39.

**السيد فاسيلييف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التطبيق السريع والشامل للتكنولوجيا المتطورة للمعلومات والاتصالات أحد أهم سمات عالم اليوم. وتدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مجال من مجالات النشاط البشري وتنشئ بيئة إعلامية عالمية تعتمد عليها عناصر الأمن القومي السياسية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العناصر، وكذلك نظامنا الشامل للأمن والاستقرار الدوليين. لقد أوجدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدا جديدا غير البعد المادي في العالم - وهو البعد الافتراضي. ولكن هذا البعد بالتأكيد لا يخلو من الخطر؛ بل على العكس، فإن عولمة نظم المعلومات التي تشمل مناطق تتكون من عدد كبير من البلدان قد أنشأت حالة جديدة تماما في مجال التحديات والتهديدات في ميدان أمن المعلومات.

إن خصوصية التهديدات لأمن المعلومات الدولي في العالم الافتراضي تكمن في أنه عند وقوع أعمال عدائية عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يصبح غير وارد استخدام الأسلحة بالمعنى التقليدي للكلمة، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستفيد أساسا من التكنولوجيا المدنية أو التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. وبالرغم من ذلك،



لعمليات نقل الأسلحة التقليدية. وكان الغرض من السجل المساعدة في منع تراكم الأسلحة بصورة مفرطة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار من أجل تعزيز الاستقرار وتوطيد السلام والأمن الدوليين، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول ومبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من التسلح.

وبأي مقياس من المقاييس، ما فتئ السجل يحقق نجاحاً باهراً يضع قاعدة عالمية للشفافية والمساءلة في المسائل العسكرية ويعزز السيطرة المدنية على الجيش. وخلال ١٦ عاماً من عمل السجل، شاركت فيه ما يزيد على ١٧٠ دولة على الأقل مرة واحدة، وشاركت ١٤٢ دولة ثلاث مرات أو أكثر، وشاركت ١٠١ دولة ما لا يقل عن سبع مرات وشاركت ٥٠ دولة كل عام. وتراوح عدد الدول المشاركة سنوياً من ٩٠ دولة إلى ١٢٦ دولة. ومع ذلك، ومن خلال الإبلاغ عن الواردات والصادرات على السواء، استطاع السجل أن يغطي الأغلبية العظمى من أنشطة التجارة الدولية بالفئات السبع للأسلحة التقليدية المدرجة في السجل. وبالرغم من أن بعض الدول قد لا تشارك في سنة معينة أو ربما لم تشارك على الإطلاق، فإن السجل يشمل عمليات نقل الأسلحة التي يشترك فيها الكثير من هذه الدول.

وأجرت أفرقة الخبراء الحكوميين التي شكلها الأمين العام استعراضات دورية لعمل السجل وقدمت توصيات بشأن زيادة تطويره في السنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وخلص أول فريقين إلى نتيجة مفادها أن الفئات السبع الموجودة حالياً في السجل غطت بشكل وافٍ الأسلحة التي تثير الجانب الأعظم من القلق لدى المجتمع الدولي.

ومع ذلك خلص فريق عام ٢٠٠٠ إلى أن السجل لم يعالج الشواغل الأمنية للدول في مختلف أنحاء العالم التي

الدولي من أجل ضمان نجاح وجدوى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن المعلومات على الصعيد الدولي المنشأ عام ٢٠٠٩. وحالياً، تدرك البشرية فعلاً المشاكل الهامة والملحة المتصلة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نعتبر أن تبادل وجهات النظر وأفضل ممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، الذي سيجري خلال سير أعمال فريق الخبراء الحكوميين، سيمثل خطوة هامة للغاية في وضع تدابير لضمان وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

وها هو الاتحاد الروسي بالتعاون مع مجموعة من مقدمي مشروع القرار، يقدم مرة أخرى مشروع قرار معنوناً "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" (A/C.1/64/L.39)، لتتضمن فيه اللجنة الأولى. ونصه نفس نص قرار العام الماضي تقريباً. أما الفرق الجوهرية الوحيدة هو إضافة الفقرة ٥ الجديدة التي تحدد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موعداً لعقد اجتماع تنظيمي لفريق الخبراء الحكوميين، وتقتصر عقد ثلاثة اجتماعات فنية في عام ٢٠١٠، وفقاً لجدول زمني اتفق عليه مع مكتب شؤون نزع السلاح. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار هذا والانضمام إلى مقدميه.

**السيد مالزان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم**

بالإنكليزية): سيدلي وفد الولايات المتحدة بعد ظهر هذا اليوم ببيانين بشأن مشروع قرارين، الأول يتعلق بالشفافية في مجال التسلح، والثاني يتعلق بالتحقق والامتثال.

أود أن أعتنم بضع لحظات لتوضيح وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وما برحت الولايات المتحدة مؤيداً قوياً للسجل وللمبادرة الشفافية في مجال التسلح منذ أن أنشأ القرار ٣٦/٤٦ لام عملية متعددة الخطوات لتشغيل سجل طوعي

الأفق بشأن اقتراح بإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السجل، بينما تنحى جانبا المعارضون التقليديون لقيام الفريق بإضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

للأسف، في اليوم الأخير من الدورة الثالثة والأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٩، أختار خبير واحد تعطيل اقتراح يدعو إلى استكمال مناقشات امتدت لتسع سنوات واقتراحات تفصيلية قدمت لمدة ست سنوات تدعو إلى إضافة الأسلحة الصغيرة والخفيفة كقائمة ثامنة. إن رفض ذلك الخبر الانضمام إلى توافق الآراء كان مفاجأة وخيبة أمل كبيرة. في رأينا، كانت هذه فرصة كبيرة ضائعة لتحسين فعالية سجل الأمم المتحدة. إن فشل فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٩ في معالجة الشواغل الأمنية للدول التي عادة لا تقدم تقارير إلى السجل أدى إلى تقويض الجهود التقليدية التي يبذلها الفريق لتعزيز عالمية السجل.

بالنسبة لبلدي، يحدونا الأمل في أن تعذر الدول الفريق على هذا الإخفاق وتشارك في السجل. وفي محاولة لتمهيد السبيل لفريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٢، أوصى فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٩ بأن يلتزم الأمين العام آراء الدول الأعضاء بشأن ما إذا كان إخفاق السجل في إضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أثر بصورة مباشرة على بعض القرارات الوطنية بشأن المشاركة. ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم آرائها بشأن هذا الموضوع. ونأمل أن يستخدم فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٢ هذا الأمر نقطة انطلاق لاستئناف مناقشاته بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: وهي المناقشة التي توقفت هذا العام، ونتوقع من الفريق القيام بذلك.

بعد إذنكم، سيدي الرئيس، سأفصح المجال الآن ليتكلم زميلي.

يهدد أمنها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدلا من تكديس الأسلحة التي تزعزع الاستقرار والوارد في فئات السجل. وأكدت سلسلة حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية المعقودة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ أن مسألة المشاركة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهمية السجل، لأن العديد من الدول كانت غير مستعدة أو غير قادرة على الإبلاغ إلى سجل لم يعر أهمية لشواغلها الأمنية. وكشفت حلقات العمل تلك عن تأييد ساحق لزيادة صلاحية السجل، يجعله يتناول حالات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ودفع هذا فريق الخبراء لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ إلى إجراء تغييرات جوهرية في السجل. وأضاف فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٣ منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وخفض عتبة عيار المدفعية من ١٠٠ ملمتر إلى ٧٥ ملمتراً وفتح الباب للإبلاغ الطوعي عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفتح فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٦ الباب على نحو أكبر بالموافقة على شكل اختياري للإبلاغ الموحد عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتوصية بأن تقوم الدول التي يمكنها إبلاغ السجل بعمليات النقل هذه بعمل ذلك.

للأسف، لم يتمكن فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٩ الذي اختتم أعماله مؤخرا من مواصلة هذا الجهد لزيادة صلاحية السجل. وعلى الرغم من اتفاقه على تقرير فإن ذلك التقرير لا يجسد المناقشات الواسعة النطاق التي جرت خلال الدورات الثلاث التي عقدت في جنيف ونيويورك ولا يشير إلى الاقتراب من التوصل إلى اتفاق بشأن إضافة فئة ثامنة تغطي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد بدأت أعمال فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٩ بشكل جيد، حيث أجري خلال دورتيه الأولى والثانية استعراض سليم وحيوي لعمل السجل. وبدا أن توافق الآراء يلوح في

الكنديين بسبب إدراجهم لهذا الموضوع مرة ثانية في جدول أعمال هذه الهيئة. في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، قدم فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة الوثيقة A/61/1028، وهي تقرير عن التحقق بجميع جوانبه، بما فيها دور الأمم المتحدة في مجال التحقق. وأكد ذلك التقرير مرة أخرى، أن التحقق أداة مفيدة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن شأن تدابير التحقق تعزيز هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية، عن طريق بناء الثقة بين الأمم وتعزيز الشفافية. والأكثر أهمية، يمكن التحقق الفعال الدول الممتثلة، من تأكيد امتثال شركائها أيضاً بالتزاماتهم الخاصة بالمعاهدة.

ولذلك، فإن من الأهمية أن تكافح جميع الدول من أجل إنشاء تدابير تحقق قوية وفعالة من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، في مجال تحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح النووي. كما يفسر أيضاً ضرورة أن تواصل الدول العمل من أجل تحسين قدرات التحقق الوطنية والجماعية، ومساعدة الدول الأخرى بطريقة مناسبة في هذه الجهود، والإصرار على التنفيذ الكامل لأدوات وتدابير التحقق الموجودة في الاتفاقات القائمة. ومن جانبنا، فإننا ننظر في اقتراحات بشأن التحقق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتعاون الوثيق مع زملائنا الروس بهدف إدراج تدابير تحقق فعالة في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي ستحل محل المعاهدة القائمة. كما نواصل العمل مع الجهات الأخرى ومساعدتها، بما في ذلك من خلال أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك مع الأجهزة التنفيذية للمعاهدات القائمة، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتصلة بتحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح.

غير أن من المؤسف أن تنفيذ تدابير التحقق المتفق عليها وحده، يظل غير كاف لتسهيل إنجاز عالم خال من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

**السيد ليوويتز (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلم بالإنكليزية): أكد الرئيس أوباما مجدداً في براغ منذ ستة أشهر على الالتزام الطويل الأمد للولايات المتحدة بالأهداف الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالهدف الأساسي لعمل اللجنة الأولى - وهو السعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وأوجز عدداً من الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، وشجع الدول الأخرى على الانضمام إلينا في هذا المسعى. وكان من بين الخطوات التي حددها الرئيس أوباما خطوتان ذات صلة رئيسية بالمناقشة المواضيعية التي تعقد اليوم.

أولاً، إعرابه عن التزام الولايات المتحدة بالتفاوض وإنفاذ اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، قابلة للتحقق منها، بشأن تحديد الأسلحة النووية، بهدف تخفيض مستوى التسليح النووي بدرجة كبيرة، ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وتطبيق حظر عالمي على التفجيرات النووية، عن طريق السعي بلا هوادة إلى تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإدخالها حيز النفاذ.

ثانياً، دعا الرئيس أوباما جميع الدول للامتنال لالتزاماتها، وإلى مساءلة الدول الأخرى عن أفعالها، بقوله "نحن نريد أن تتحمل الدول التي ضببطت متلبسة بانتهاك القواعد عواقب حقيقية وفورية". وإلا، كما قال الرئيس، إن كان في وسع الأمم انتهاك القواعد مع إفلات من العقاب، وإن كان إفلاتاً نسبياً، فرمما نصل إلى نقطة لن يصمد فيها المركز طويلاً، أي احترام الدول لالتزاماتها بتحديد الأسلحة النووية ومنع الانتشار.

ولا يمكن المبالغة في أهمية التحقق الفعال من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وعلينا البناء على زملائنا

إن مساءلة الدول عن انتهاكاتها، لا يعزز الثقة بتمامية الاتفاقات التي تم انتهاكها فحسب، بل يعزز الثقة بآفاق التقدم نحو عالم آمن وخال من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي الجانب الآخر، فإن الفشل في عدم مساءلة الدول عن أفعالها، لا يقوض تامة الاتفاقات فحسب، بل يقوض كذلك آفاق المزيد من التقدم. إضافة إلى ذلك، فإنه يمكن من استمرار، بل ربما توسيع عدم الامتثال، الذي من شأنه زيادة التهديدات للاستقرار الإقليمي والعالمي.

ولو سعت الدول حقاً - ويعتقد وفدي أن معظمها يفعل ذلك - من أجل تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، فعندها، وكما قال الرئيس أوباما في براغ "فإنه لا مناص من أن تكون القواعد ملزمة. ولا بد من المعاقبة على الانتهاكات. ولا بد من أن يكون للكلمات معناها. ولا بد من أن يقف العالم معاً لمنع انتشار هذه الأسلحة".

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل الهند

ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.21.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** هناك اعتراف واسع بأن في وسع التطورات العلمية والتكنولوجية معاً، أن تكون لها تطبيقات مدنية وعسكرية، وبأن من الواجب مواصلة وتشجيع التقدم المحرز في تطبيقات العلم والتكنولوجيا للأغراض المدنية.

إن للعلم والتكنولوجيا أهمية كبيرة في تحقيق التطورات الإنمائية للدول النامية، التي تحتاج إلى توفر التطورات العلمية والتكنولوجيا الجديدة. ويتعين أن يتضمن التعاون الدولي في استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية، نقل وتبادل التكنولوجيا.

وكما قال الرئيس أوباما في براغ "نحن نمضي قدماً بدون أوهم، إذ بعض الدول ستخالف القواعد" ولذلك أضاف "نحن بحاجة إلى أن تتحمل الدول التي تضبط متلبسة بانتهاك القواعد عواقب حقيقية وفورية".

إن دعوة الرئيس أوباما إلى تحمل عواقب متى ما انتهكت أي دولة القواعد، دعوة أيدها مجلس الأمن، والجمعية العامة، وأيدها هذه الهيئة في مناسبات كثيرة. كان آخرها، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عندما اتخذ مجلس الأمن بتوافق الآراء، القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اعترف بالفوائد الهامة للسلم والأمن الدوليين التي يحققها الامتثال، والإجراءات الفعالة والملائمة لردع وتعقب عدم الامتثال، والتصدي له. وطالب المجلس بالامتثال التام للأطراف بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وإيجاد حلول مبكرة متفاوض عليها لعدم امتثالها. كما دعا الدول إلى اتخاذ خطوات لتعزيز تنفيذها للالتزامات القائمة والامتثال لها. وشجع الدول القادرة على ذلك، على مساعدة الدول التي لا تزال بحاجة إلى الوفاء بالتزاماتها.

لقد دعت هذه الهيئة والجمعية العامة، عبر القرارين ٥٥/٦٠ لعام ٢٠٠٥ و ٥٩/٦٣ لعام ٢٠٠٨، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء مشترك، على نحو يتسق والقانون الدولي ذي الصلة لتشجع عبر الوسائل الثنائية والتعددية، امتثال الدول بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقات منع الانتشار، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وغيرها من هذه الاتفاقات. ودعت هذه القرارات كذلك الدول إلى مساءلة الدول التي لم تمتثل لهذه الاتفاقات عن عدم امتثالها، بما يتسق وميثاق الأمم المتحدة. كما شجعت النصوص نفسها، جهود الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، على أن تتخذ من الإجراءات المتسقة مع الميثاق، ما يمنع إلحاق الضرر الجسيم بالأمن والاستقرار الدوليين، الناشئ عن عدم الامتثال.

قبل أن نبدأ حلقة النقاش هذه بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين، أود أن أبلغ الوفود بأن المجموعة الكاملة لمشاريع القرارات قيد نظر اللجنة الأولى متاحة الآن.

ونبدأ الآن حلقة النقاش بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين. وأرجو من المتكلمين أن يحترموا الوقت المحدد بعشرة دقائق إلى ١٥ دقيقة.

أعلق الجلسة الآن لبدء حلقة النقاش والفترة غير الرسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلفت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا عملنا لهذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

إن من الضرورة أن يتابع المجتمع الدولي عن كثب، التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة الأمنية، وعلى عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي إمكان العلم والتكنولوجيا الإسهام كذلك في التحقق من اتفاقات نزع السلاح ومنع الانتشار ذات الصلة.

ويجب التنظيم الفعال للنقل الدولي للتكنولوجيا الحساسة والتكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية، على أن نضع في الاعتبار، المتطلبات الدفاعية المشروعة لجميع الدول. ويجب تعزيز النظم الوطنية والرقابة على الصادرات، مع تنفيذها بفعالية. ويتعين تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذا المجال، على نحو يتفادى إعاقة التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف في هذه الاتفاقات.

إن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، موضوع هام وحيوي يؤثر على مصالح جميع الدول. وعليه، فإن هناك حاجة إلى الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء، لإيجاد سبيل متطلع إلى الأمام وقابل للاستمرار، واضعين في الاعتبار الاتجاهات الحالية، والاتجاهات المستقبلية الممكنة.

لذلك السبب، قدّمت الهند مشروع قرار واردا في الوثيقة A/C.1/64/L.21 ومعنوننا "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، يتم بموجبه إدراج بند بالاسم نفسه، في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ونعرب عن أملنا في أن تؤيد اللجنة الأولى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر بيان في المناقشة المواضيعية بشأن تدابير نزع السلاح والأمن الدولي الأخرى.